آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة في التعليم المهني في العراق*

أ.د عبد اللطيف شهاب زكري** الباحثة ربيحه كريم يونس***

المستخلص:

يشهد العالم ثورة معرفية انبثقت من التطورات السريعة في تقنية المعلومات والاتصالات التي لعبت دوراً أساسياً في التوجه نحو اقتصاديات المعرفة التي ساعدت على فهم أعمق لدور المعرفة ورأس المال البشري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي،من هنا تزداد الحاجة للتحول نحو اقتصاد المعرفة كحقل جديد في التعليم بشكل عام والتعليم المهني في العراق بشكل خاص نظرا لدوره في التحول نحو اكتساب الميزة التنافسية وتعزيزها ،ومن ثم الاسهام الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مواكبة التعليم المهني لاقتصاد المعرفة وتطوير بناه التحتية.

Transformaion Mechanisms towards the knowledge economy in vocational education in Iraq

Abstract:

The world is witnessing a revolution of knowledge emerged from rapid developments in information and communication technology, which played a key role in the trend towards knowledge economies, that have helped to a deeper understanding of the role of knowledge and human capital in the process of economic and social development, hence there is an increasing need for a shift towards a knowledge economy as field a New in general, ingeneral and vocational education in Iraq in particular because of its role in the shift towards the acquisition and promotion of competitive advantage, and then effechve corlribution to the actor in the process of economic development by keeping up vocational education for the knowledge economy and the development of its infrastructure .

المقدمة:

تزداد الحاجة للتحول نحو اقتصاد المعرفة في التعليم المهني في العراق في ظل التغيرات الحديثة التي يشهدها العالم في شتى مجالاته المعرفية .

* بحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة(آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة في التعليم المهني في العراق)

** عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

*** طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد

وعليه فان التعليم المهني سيشهد تطورا كبيرا عند تحوله نحو اقتصاد المعرفة ،ويكون قادراً على سد حاجة سوق العمل بما يتناسب مع التطورات المعرفية الحاصلة في عالم اليوم والمعتمدة على ملاكات تحمل سمات المعرفة المبنية على التقدم التكنولوجي.

أولا. مشكلة الدراسة

يواجه التعليم المهني في العراق فجوة معرفية متمثلة بالنقص في انتاج المعرفة مما يستدعي تقليص هذه الفجوة من خلال تفعيل الآليات اللازمة لمساهمة اقتصاد المعرفة في تكوين المحتوى المعرفي اللازم لمخرجات التعليم المهني،الأمر الذي يستلزم توفير الامكانات المادية والتمويل اللازم لتهيئة عناصر اقتصاد المعرفة التي تساهم في رفع المستوى المعرفي خلال مدة الدراسة البالغة ثلاث سنوات،مما يقتضي وضع الحلول الممكنة للتقليل من هذه الفجوة المعرفية بالاعتماد على الاساليب التربوية الحديثة والابتكار وصناعة المعرفة في مختلف فروع واختصاصات هذا النوع من التعليم.

ثانيا. أهمية الدراسة

تبرز اهمية الدراسة من حاجة التعليم المهني الماسة إلى العمل بمفاهيم وأساليب وأدوات ومناهج وقيم ومهارات تتسم بالجدية التي يمكن ان تسهم في نهوضه وتعمل على تحوله نحو مجتمع التعليم والمعرفة الذي ينبغي ان يسود في المرحلة المقبلة .

ثالثا. هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية اقتصاد المعرفة، و مدى فاعليته في تطوير التعليم المهني في العراق من خلال تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للتعليم المهني ،فضلاً عن التعرف على الآليات الممكنة للنهوض بالتعليم المهني في ظل اقتصاد المعرفة.

رابعا. فرضية الدراسة

سيكون دور اقتصاد المعرفة فاعلاً في تطوير التعليم المهني في العراق عندما يمتلك وسائل المعرفة ويستثمرها بالشكل المطلوب لبناء مجتمع المعرفة في التعليم المهني ،وتكوين مخرجات كفوءة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل بما يتناسب مع الشروط المطلوبة في هذه السوق.

خامساً: حدود الدراسة المكانية والزمانية

الحدود المكانية : المديرية العامة للتعليم المهني في العراق بكل مدارسها وأقسامها .

الحدود الزمانية :- المدة من 1980 – 2011 .

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على أسلوب الوصف التحليلي بالاستناد إلى مجموعة من المصادر والبيانات التي تتعلق بموضوع الدراسة والصادرة من جهات متعددة ،فضلاً عن التقارير الصادرة من المنظمات والمؤسسات التي تهتم بهذا الموضوع المعاصر.وقد تضمنت الدراسة ثلاثة محاور،تطرق المحور الأول إلى المنطلقات النظرية لاقتصاد المعرفة،أما المحور الثاني فقد تناول واقع التعليم المهني في العراق ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة،في حين انصب المحور الثالث على تطبيقات اقتصاد المعرفة في التعليم المهني في العراق.

المحور الأول
المنطلقات النظرية لاقتصاد المعرفة

مع دخول الألفية الثالثة ظهر ما يسمى بالثورة المعلوماتية التي تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات ،ومعها ظهر اقتصاد جديد ، أخذ يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع ، توسعت خصائصه وتجذرت مبادئه في مواجهة الاقتصاد التقليدي إلا وهو اقتصاد المعرفة ، الذي افرز أوضاعاً غير مسبوقة ، ووضع من التحديات ما جعل اثبات القدرة وتحقيق الذات التزاما ومسؤولية تضامنية واتخذ من صوت العلم والمعرفة أساساً رئيساً للوصول اليه.

أولا : مفهوم المعرفة:

المعرفة في اللغة هي الاحاطة بخواص شي ما ، وصفاته ، ومميزاته، ولذلك يقول الانسان عرفت فلان حق المعرفة ، أي ادركت الشيء على حقيقته ، ولقد وردت لفظة المعرفة في القران الكريم في بضع وعشرين آية فقط ،كما وصف الخالق سبحانه تعإلى بأنه عالم وعلام وعليم ، ولم يوصف في أي من الايات الدالة على المعرفة بأنه عارف ، فالبشر والملائكة هم الذين وصفوا بأنهم يعرفون[1].

أما مفهوم المعرفة اصطلاحا فيعرفها (ذياب وجمال الدين) بأنها(حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، للوصول إلى النتائج والقرارات ، أو استخلاص مفاهيم جديدة أو ترسيخ مفاهيم سابقة) [2].

أما (حجازي) فقد عرفها بأنها (مجموعه من الخبرات والقيم والبيانات المرتبطة بالإدراك والمسلمات البديهية القائمة على أساس معين ، كي توفر البيئة الملائمة والإطار المناسب الذي من شأنه ان يساعد على التقييم والجمع بين الخبرات والمعلومات) [3] .

ويفرق (العيسوي) بين نوعين من المعرفة ، المعرفة الاعتيادية ويعرفها بأنها (مجموعة المفاهيم والأفكار والتصورات والقضايا التي يكونها الانسان في حياته اليومية عن العالم الخارجي بكل ما فيه من موجودات وحركات وظواهر مختلفة) ، ويعرفها أيضا بأنها(مجموعة المفاهيم والمبادئ والقضايا والقوانين والنظريات التي توصل اليها العلماء لتحليل أو شرح أو تفسير الحوادث في الطبيعة والتنبؤ بمجالات تقع في المستقبل ، ابتغاء رسم صور علمية عن حقيقة العالم الخارجي المحيط بنا) (4).

نستنتج من التعريفات السابقة ان المعرفة هي عملية الاستخدام والتطبيق الامثل للمعلومات المتراكمة على مر السنين التي امتزجت بالخبرات الشخصية في المواقف الحياتية المختلفة ، والتي يمكن الاستفادة منها عن طريق الاشخاص ، وهي أما ان تكون معرفة اعتيادية تتضمن الآفكار والتصورات الأولية أو معرفة علمية تكونت من مجموعة المفاهيم والمبادئ والنظريات والقوانين ، وامتزجت بشكل خفي مع المعلومات والخبرة والمدركات الحسية.

ثانيا ـ مكونات المعرفة:

تتمثل المعرفة حسب طبيعتها بالمكونات الأساسية الآتية[5] :-

1. رأس المال الفكري(InTellectual capital):- المتمثل في القدرات الذهنية والمهارات النوعية لدى الكفاءات البشرية ، فضلاً عن نتائج البحوث والعمليات التطويرية ، كبراءات الاختراع ، فرأس المال الفكري هو مصدر الإلهام والابتكار حالياً وفي المستقبل.
2. الخبرة(Expertise):- وهي تلك المعرفة والتي يصعب تحصيلها إلا من خلال المشاركة في عمل معين أو حدث معين ، وغالباً ما يؤدي تكرار هذا العمل أو الحدث إلى تعميق هذه الخبرة ، فهو مصطلح يختزل ضمنه مفهوم المعرفة أو المهارة ، أو القدرة على الملاحظة.

3. البيانات Data :- وهي عناصر كيفية أو كمية موضوعية تعتمد كقاعدة أساسية للاستنتاجات العلمية والاستدلالات الفكرية .
4. المعلومات(Information):- ومفردها معلومة وهي اصغر وحدة في مكونات المعرفه، وهي ناتج معالجة البيانات من خلال اخضاعها لعملية التحليل والتركيب [6].

ومن هنا برزت فكرة هرم المعرفة أو ما يسمى السلسلة المتصلة للمعرفة حيث يبدأ الهرم من قاعدته السفلى (البيانات) التي يتم استخراج المعلومات من خلالها والتي بدورها يمكن استخدام محتواها في استيعاب الحقائق لاتخاذ القرار وحل المشكلة ، وثم يلي ذلك القدرة التي تعني قدره المنظمة على توليد منتج أو خدمة على مستوى عالٍ من الاداء ، تليها الخبرة ، والتي هي الاستخدام الملائم والفاعل للمعرفة ، وأخيراً تأتي المعرفة والتي هي مزيج من المهارات والقدرات والمعلومات المتراكمة لدى الأفراد،كما موضح في الشكل (1).

شكل (1)

هرم المعرفة

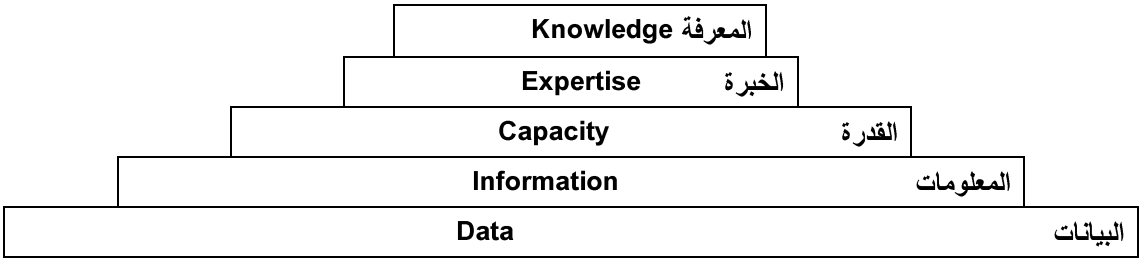

Source : Marquard , Michoel , Bilding the Learning organization U.S.P , Davis – Black .publishing compony , 2002 , P36

ثالثا . مفهوم اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy)

تحقق في نهاية القرن العشرين ، ونتيجة التطور الكبير في العلوم والتكنولوجيا نوع من التراكم المعرفي حازته الدول المتقدمة في الغالب عرف بمفهوم اقتصاد المعرفة ، يختلف عن الاقتصاد التقليدي المرتكز على اليد العاملة والآلة كمصدر للقوة والثروة ، إذ أصبحت المعلومات المورد الأساس من الموارد الاقتصادية ، بل هي المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية. ويشير (ياسين) إلى ان مفهوم اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) أو كما يسمى الاقتصاد المبني على المعرفة(Knowledge – bassed Economy) يطرح مع مصطلحات ومفاهيم مترادفة تقترب أو تبتعد كثيراً عن هذا الحقل ،

مثل اقتصاد المعلومات (Information Economy)، أو اقتصاديات البحث(Economy of Research)، أو الاقتصاد الرقمي(Numeric Economy) [7].

ويعود السبب في هذا الالتباس إلى حداثة حقل اقتصاد المعرفة كتخصص ومن ثم فأن مفاهيمه الأساسية ومبادئه وتقنياته لاتزال في مرحلة التبلور والانفتاح (على الأقل في الدول العربية) وفيما يأتي أهم تعريفات اقتصاد المعرفة:-

يعرف (نجم) اقتصاد المعرفة بأنه:(الاقتصاد الذي ينشيء الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الانشاء ، التقاسيم ، التطبيق ، الاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة والاعتماد على الاصول البشرية اللاملموسة ووفق خصائص جديدة) [8].

ويعرفه (الشمري والليثي) بأنه (الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة مستخدماً العقل البشري بتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الموارد المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) [9].

ومن التعاريف السابقة ، يمكن القول ان اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري(Intellectual Capital)، من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب ، والبحث والتطوير ، في بيئة تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتدعم وتشجع اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة ، في ظل نظام محكم من التقويم والمشاركة المجتمعية .

رابعا ـ تطور اقتصاد المعرفة:

ان مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد ، فقد رافقت المعرفة الانسان منذ ان تفتح وعيه وارتقت معه من مستوياته البدائية حتى تعمقت مداركه إلى ان وصلت إلى ماهي عليه في هذا الوقت ، إلا ان الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الانسان عموماً ، بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية.

ويشير (ديفيس) إلى ان الاقتصادات القديمة المعروفة للبشر كانت تقوم على أساس الصيد وجمع الثمار ، وقد استمرت آلاف السنين وهي المرحلة الأولى[10].

سادت بعد ذلك اشكال آخرى من الاقتصاد الانساني ذات طابع زراعي استمرت حوالي عشرة الآف سنة ، وسمي هذا العصر بعصر التنوير أو عصر ما قبل الثورة الصناعية حيث ان السعي في ذلك العصر كان وراء المعرفة من أجل المعرفة والتنوير والحكمة ، ثم جاء عصر الصناعة وهو الشكل الثالث للاقتصاد حيث ان دول أوربا الغربية ، فرنسا وانكلترا وألمانيا ، شهدت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نشأة الثورة الصناعية التي ارتكزت على تحولات علمية وتقنية عميقة ، ان هذا التحول كان يدفعه تغير جذري في معنى المعرفة ، ففي الغرب والشرق معاً كانت المعرفه دائماً ترى على انها تنطبق على الوجود النظري لها ، وبعدئذ صارت ترى على انها تنطبق على الفعل (الادوات ، العمليات ، المنتجات) أي ان المعرفة تحولت إلى المعرفة المنظمة والمنهجية (التطبيقية) وهذا ما أوجد الثورة الصناعية[11].

ثم جاء بعد ذلك عصر المعلومات ، حيث ذكر (نوفل) أن الربع الأخير من القرن العشرين شهد أعظم تغيير في حياة البشرية[12] ، إلا وهو التحول الثالث على حد تعبير (الفن توفلر) بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وتمثل بثورة العلوم فائقة التطور في المجالات الالكترونية والنووية والفيزيائية والطبية ، وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول.

ثم جاء عصر المعرفة كنتيجة لثورة المعلومات والاتصالات أوآخر التسعينيات من القرن العشرين، وبدأ مصطلح مجتمع المعرفة(Knowledge Society)في الظهور للدلالة على ان الهدف الحقيقي لعصر المعرفة يتمثل في تحويل المعلومات إلى معرفة وإلى حكمة وفي توظيفها في خدمة الإنسانية[12] .

خامساً: أهمية اقتصاد المعرفة:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال رؤية الكثير من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين بالآتي [13]:-

1. اعتبار المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة هي الأساس المهم حالياً لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها رغم انعكاس ذلك على ارتفاع مستوى البطالة.
2. مساهمته في تحسين الاداء ، ورفع الانتاجية وتخفيض كلفة الانتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

3. دوره في توليد فرص عمل في المجالات التي تم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة واستمراره في ضمان فرص للأفراد الذين لديهم اسهامات وقدرات علمية متخصصة.
4. القدرة على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد من خلال الدور الكبير للصناعات المولدة للثروة وتكثيف استخدام المعرفة وتفعيلها في هذه الصناعات مقارنة بالصناعات التقليدية.
5. اسهام اقتصاد المعرفة في ايجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل وبالذات في تلك الصناعات التي تستخدم التقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
6. يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع ويحقق التبادل الكترونياً ويغير الوظائف القديمة ويستحدث وظائف جديدة ، ويقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في مجالات عده ويفرض على المؤسسات التجديد والإبداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك.
7. يؤدي اقتصاد المعرفة إلى عمالة منخفضة وعائدات اعلى ، وانتشار اسرع للمعلومات والمعرفة وإتاحتها للتبادل الالكتروني.

وعليه فإن اقتصاد المعرفة أصبح أداة رئيسة تقود العالم إلى مزيد من القوة والتقدم والفائدة وأصبح جزءاً من حياتنا ومن نشاطنا ، وتعاظمت أهمية المعرفة في الاقتصاد بكونها السمة الأساسية المميزة للعصر الحالي ، والعنصر الجوهري ليس في تنمية الصناعة واستدامتها فحسب، بل في تطور قطاعات الانتاج والخدمات كافة ، ومما يزيد في أهمية الاقتصاد المعرفي هو ان السلعة المعرفية تنتج مرة واحدة، ولكنها تباع ملايين المرات على عكس السلع المادية التي تنتج وتباع مرة واحدة ، وهذا ما يجعل ارباح الدول المنتجة للمعرفة ارباحاً كبيرة.

سادسا ـ عناصر اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة ليس مبنياً على القاعدة المعرفية فقط لكنه يتكون من عدد من العناصر الأساسية المتكاملة والمترابطة تمثل البنية التحتية التي تظهر بشكل أساس بما يحتاجه هذا الاقتصاد من عناصر مادية وغير مادية تؤدي بشكل أو بآخر إلى فاعليته، ومن هذه العناصر[14]:-

1–القوة البشرية الداعمة لاقتصاد المعرفه: يعد المجتمع أكبر قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة فهو المنتج وهو المستهلك لهذه المعرفة ،وهو المستفيد من نتائجها،ولذلك كلما كان تأكيد المجتمع واستحسانه لنتائجها،فأن مردودها يكون ايجابيا في التقدم والإبداع والتطور.

2–وجود مجتمع متعلم: ويستوجب ذلك التركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل وإقامة المراكز المؤهلة للنهوض بالكوادر ، وزيادة الخبرة في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة.

3–توافر منظومة بحث وتطوير فاعله :ان توفر هذه المنظومة المتقدمة يشكل احد المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة لأنه بغيرها يعني غياب التخطيط والتوجيه والتقويم والتطوير.

4–وجود الربط الالكتروني الواسع :ان المعرفة تحتاج إلى وسائل انتقال وتواصل،إذ ان بروز مفهوم اقتصاد المعرفة ارتبط بوجود الانترنيت وسهولة الاتصال والوصول اليه فإذا تحقق كل ذلك تحققت أولى الخطوات نحو تنفيذ متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

5–تهيئة عمال المعرفة وصانعيها : ان تكون لديهم معرفة وقدرة على التساؤل والربط والابتكار في المجال المعرفي.

سابعا:ركائز اقتصاد المعرفه:

لقد حدد البنك الدولي اربع ركائز أساسية لاقتصاد المعرفة هي[15]:–

1. الاطار الاقتصادي والمؤسسي الذي يضمن بيئة اقتصادية مستقرة ، وسوق عمل مرنه وحماية اجتماعية كافية.
2. نظم التعليم التي تؤكد ان المواطنين على استعداد للحصول على المعرفة واستخدامها والمشاركة فيها.
3. نظم الابداع التي تجمع مابين الباحثين وأصحاب الاعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتكنولوجيا.
4. البنية الأساسية لمجتمع المعلومات،ويقصد بها البنية الأساسية في مجال الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات وإلى أي حد هي متقدمة ومنتشرة ومتاحة ورخيصة.

المحور الثاني
واقع التعليم المهني في العراق ومتطلبات التحول نحـــو اقتصـــاد المعرفـــــة

يعد التعليم المهني في العراق احد الأسس الرئيسة في عملية التنمية والبناء لان هذا النوع من التعليم يقوم بتأمين احتياجات مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي من قوى العمل المدربة اللازمة لها. ولكي يساير التعليم المهني التقدم العلمي والتكنولوجي الذي هو احد عناصر الاقتصاد المعرفي لابد ان تتسم نواتج ومخرجات هذا النوع من التعليم بالجودة والقدرة على التكيف مع الابتكارات والتطورات العلمية لتلبية متطلبات سوق العمل العراقي بهدف المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية .

أولا. نبذة تاريخية : يعد الوالي مدحت باشا أول من قرر فتح مدرسة الصنائع عام (1869) في العام (1871) وكان عدد طلابها (144) طالبا في فروع الحدادة والنسيج والصناعات الجلدية وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات بعد الدراسة الابتدائية أو مايعادلها انذاك وفي نفس السنة امر الوالي بفتح مدرسة صناعية آخرى في كركوك ثم تلتها مدرسة صناعية في الموصل ، وفي عام (1924) اقترحت وزارة المعارف فتح صف أعدادي زراعي في المدرسة تمهيداً لفتح مدرسة زراعية، وفي عام (1926) اعلن عن تأسيس مدرسة للزراعة في الرستمية (الكلية الزراعية الملكية) وقد شمل منهجها الدراسي على العلوم الزراعية والطب البيطري وعلم النبات وعلم الحيوان والأمراض الفطرية[16].

وفي عام (1930) قررت وزارة المعارف فتح شعبة للدراسة التجارية في الثانوية المركزية في بغداد ويقبل بها خريجو الدراسة الابتدائية لتكون نواة التعليم التجاري إذ تدرس فيها مواضيع مختلفة مثل الاقتصاد وإدارة الاعمال والقانون التجاري والمراسلات[17] .

وفي بداية العام الدراسي (1932–1933) فتحت وزارة المعارف مدرسة الفنون البيتيـــة لتعليم البنات(اصول المنزل والخياطة والحياكة والتطريز وتربية الطفل) وكان عـــدد الطالبـــات انذاك (58) طالبة ثم أصبح عدد المدارس في عام(1958) ست عشرة مدرسة للفنون البيتيـــة وأصبح عدد الطالبات فيها(2780) طالبة[18].

وفي عام (1975) صدر قانون(198) الذي يقضي بتأسيس المؤسسة العامة للتعليم المهني وكان عدد المدارس عند تأسيسها خمس عشرة مدرسة صناعية وخمس عشرة مدرسة زراعية

وخمس مدارس تجارية ،وفي عام 1987 صدر امر بتحويل المؤسسة العامة للتعليم المهني إلى مديرية عامة مرتبطة بوزارة التربية تعمل على الاشراف المتخصص للتعليم المهني بفروعه المختلفة ، وكان من اهدافها نشر التعليم المهني وأعداد كوادر مهنية ماهرة ومؤهلة نظرياً وعلمياً[19] .

ثانيا، مكونات وفروع التعليم المهني :

1. **التعليم الصناعي :**

يعد التعليم الصناعي من اهم الفروع المهنية لكونه يسهم بشكل فاعل في تكوين المهارات اللازمة لتلبية حاجة سوق العمل وخاصة من قبل المشاريع الصناعية لان الهدف من أعداد الطلبة في هذه المدارس هو تخريج عمال ماهرين بهذه المشاريع ، والمعروف ان التعليم الصناعي هو الغالب على فروع التعليم المهني ويضم هذا الفرع(24) اختصاصاً كما موضح في الشكل (2).

شكل (2)

فروع واختصاصات التعليم المهني

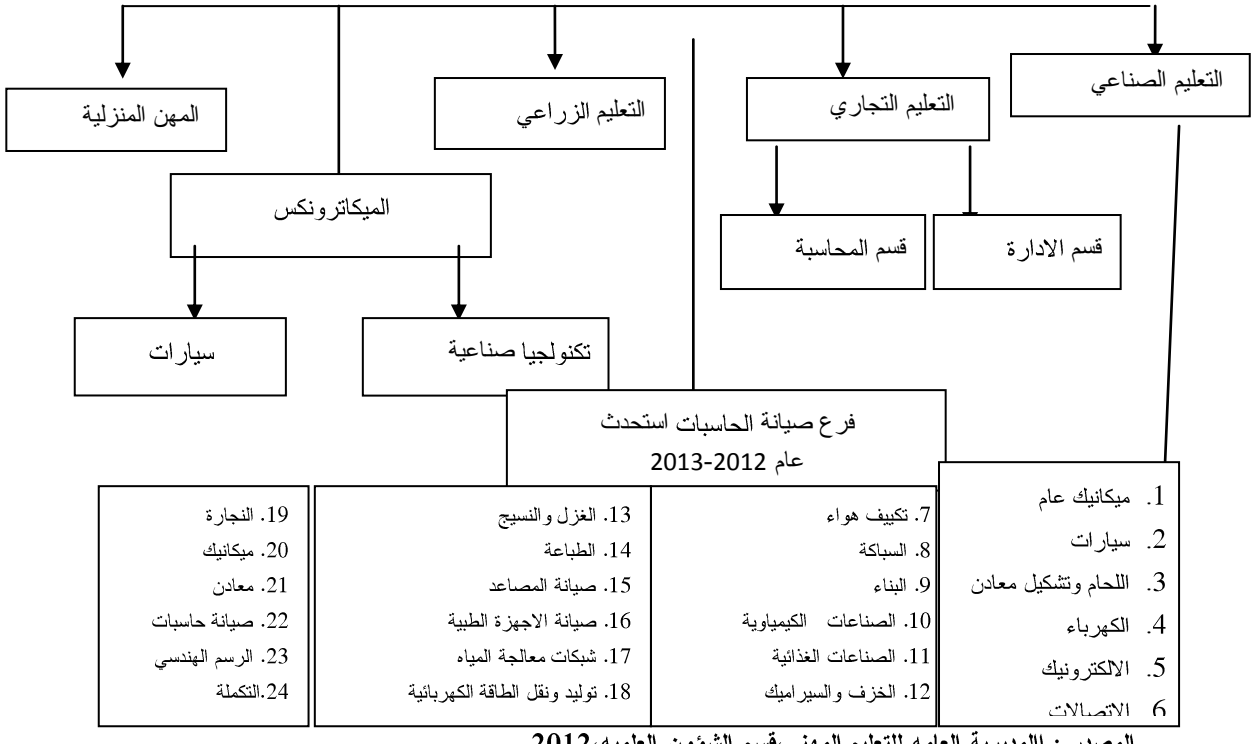

المصدر : االمديرية العامه للتعليم المهني،قسم الشؤون العلميه،2012

يوجد الفرع الصناعي في (234) مدرسة، إذ توجد (177) مدرسة صناعية مستقلة و (57) مدرسة مهنية تحوي الفرع الصناعي فضلاً عن فروع آخرى، وهذا العدد هو لغاية عام 2011[20]

2.التعليم التجاري:

ويضم هذا الفرع اختصاصين هما قسم العلوم التجارية وقسم المحاسبة وكما مبين في الشكل (4) ومدارس هذا النوع من التعليم منتشرة في جميع محافظات العراق ،إذ يوجد الفرع التجاري ولغاية 2011 في (111) مدرسة منها(54) مدرسة تجارية مستقلة و(57) مدرسة مهنية تحوي الفرع التجاري بضمنها فضلاً عن فروع آخرى[21].

ويعاني هذا النوع من التعليم من ضعف الرغبة لدى الطلبة في التقديم اليه ويعود السبب في ذلك إلى عدم ضمان التعيين أو ايجاد فرصة عمل فضلاً عن قبول نسبة قليلة جداً منهم في الكليات عند تخرجهم الأمر الذي انعكس في عزوف عدد كبير من الطلبة عن الانخراط في التعليم التجاري .

3.التعليم الزراعي :

هو اختصاص عام ومدارسه منتشرة في المحافظات التي تنتشر فيها الاراضي الزراعية والمياه العذبة، ولقد مر التعليم الزراعي بمراحل تميزت بالازدهار والانتشار كما في فترة السبعينات حين وصل عدد المدارس الزراعية إلى ثلاث وثلاثين مدرسة مجهزة بأحدث التقنيات في تلك الفترة إلا انه لابد من الاشارة إلى ان التعليم الزراعي مر بعد ذلك بحالة من التدهور ويعود ذلك لعدة اسباب يمكن ايجازها بما يأتي[22] :-

أ. تقليص الانفاق على المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ، مما ادى إلى تدهور حقول تربية الحيوان والدواجن والبساتين وكافة منشات المدارس الزراعية والاستيلاء على جزء من الاراضي التابعة لها .

ب. عدم مواكبة التطور الحاصل في العالم ، وعدم تحديث التقنيات المستعملة في الزراعة وتخلف المناهج الدراسية .

ج. عدم رغبة الطالب بالانخراط إلى هذا الفرع بسبب بعد المدارس عن مسكنه وعدم توفر وسائط النقل وسوء الظروف الاقتصادية .

د. قلة قبول الطلبة الخريجين في الجامعات المناظرة لهذا الأختصاص،مما يدفع الطلبة للعزوف عن الدراسة فيه.

4.فرع الفنون التطبيقية .

وهو التعليم الذي يختص بدراسة التدبير المنزلي والفنون البيتية وتربية الطفل والديكور، ويوجد هذا الفرع في (26) مدرسة مهنية ، حيث توجد مدرسة واحدة مستقلة للفنون التطبيقية و(25) مدرسة مهنية تضم فرع الفنون التطبيقية فضلاً عن فروع آخرى[23].

5.فرع صيانة الحاسبات وتقنية المعلومات .

وهو التعليم الذي يختص بدراسة (تجميع وصيانة الحاسبات) و(شبكات الحاسبات) و(الحوسبة المتنقلة) و(الإدارة الالكترونية) ، وهو قيد التجريب في أعدادية المأمون الصناعية ، وعدد طلابه (40) طالباً في المرحلة الأولى للعام الدراسي 2012-2013 [24] .

6.فرع الميكاترونكس :

وهو من التخصصات التي استحدثت للعام الدراسي 2010-2011 ، ومصطلح (الميكاترونكس) يستعمل للدلالة على حقل هندسي واسع ومتشعب جداً وهي الهندسة التي تجمع بين الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية وهندسة الحاسوب وأيضاً هندسة الالكترونيات ، وهذا المجال من الهندسة يتضمن تصميم اي منتج يعتمد عمله على دمج انظمة ميكانيكية والكترونية ، وتدعى هذه المنظومات بالأجهزة الذكية لأنها يفترض أن تحاكي طريقة التفكير البشرية ، وتم استحداث تخصصين فرعيين ضمن هذا التخصص العام هما[25] :-

أ- ميكاترونكس تكنولوجيا صناعية .

ب- ميكاترونكس السيارات .

ثالثا ، واقع التعليم المهني قبل 2003 :

شهد التعليم المهني في بداية تأسيسه نمواً بطيئاً وكان الاهتمام به غير كاف، إذ ان عدد المدارس المهنية حتى عام 1955 لم يتجاوز (4)مدارس، أما عدد المدرسين فكان (143) مدرساً ، وعدد الطلاب(808) طالباً، وفي نفس العام تم وضع أول نظام للتعليم المهني في العراق، وبعد ذلك صدر قانون(20) لسنة 1955 الذي نظم القبول والدراسة في المدارس المهنية[26] .

وأستمر بطء النمو في التعليم المهني حتى عام 1970 إذ ادرك المختصون اهمية هذا النوع من التعليم في تنمية المهارات والمعارف العلمية والعملية لدى الطلبة وتهيئتهم من أجل تنفيذ خطط التنمية في حينها ، وتم توكيل هذه المهمة إلى مؤسسة التعليم المهني المرتبطة بوزارة التربية التي صدر قانونها المرقم (198) لعام 1975 ونظام المدارس المهنية المرقم (21) لعام 1978 والذي يقضي بضرورة توفير العناصر البشرية الكافية والكفوءة في مختلف حقول الانتاج والخدمات بما يهيأ الفرص اللازمة لتحقيق اهداف وخطط التنمية في حينها[27] .

ولقد شهدت المدة 1970–1980 تطوراً كبيراً، إذ شمل هذا التطور أعداد المدارس والمدرسين والطلبة ، فتزايدت هذه الأعداد من (35) مدرسة و (707) مدرساً و (9616) طالباً عام 1970 إلى (143) مدرسة و(4148) مدرساً و (56924) طالباً في عام 1980 [28] .

وفي عام (1985) توسع التعليم المهني بشكل ملفت للنظر ، إذ بلغ عدد المدارس (237) مدرسة و(6405) مدرساً ، و(120090) طالباً وكان احد الاسباب المهمة في ارتفاع هذه الارقام وخصوصاً أعداد الطلبة يعود إلى قرار انسياب الدارسين من الطلبة والذي انعكس على تطور أعداد المدرسين وبموجب نظام انسياب الدارسين من الطلبة الذين تم توجيههم من المتوسطة إلى المدارس المهنية والقنوات الآخرى في وزارة التربية أصبحت نسب القبول واعتباراً من السنة الدراسية 1983 كالآتي [29] :-

أ- بلغت نسبة القبول في مدارس التعليم المهني 44% من مجموع الطلبه المتقدمين بعد المرحلة المتوسطة وكان عدد الطلبة موزع على الفروع المهنية وحسب النسب الآتية :-

- التعليم الصناعي 28% ، التعليم التجاري 13% ، التعليم الزراعي 3% .

ب- أما التعليم الثانوي فكانت نسبته 56% من مجموع المتقدمين موزعة بين الفرعين العلمي والادبي بنسبة 39% و 17% على التوالي.

وعلى ضوء القرار اعلاه ارتفع عدد المسجلين ، فضلاً عن ارتفاع عدد المدارس والمدرسين ، واستمر هذا التوسع بمعدلات متباينة حتى عام 1990 ، حيث بلغ عدد المدارس (255) مدرسة وعدد المدرسين (8087) مدرساً و(129986) طالباً .

ثم بدأ الانخفاض التدريجي لأجمالي أعداد التعليم المهني حتى عام 2002،إذ بلغ عدد المدارس (235) مدرسة و(6635) مدرساً و (61348) طالباً ويرجع هذا الانخفاض لعدة اسباب اهمها[30]:-

1. الغاء نظام انسياب الدارسين عام 1993 .
2. عزوف أو تسرب عدد كبير من الطلبة من الدوام بسبب ظروف الحصار واندفاع الطـــلاب للبحث عن العمل.

والجدول (1) الآتي يوضح أعداد المدارس والمدرسين والطلبة لإجمالي التعليم المهني في العراق للمدة 1980-2002 .

جدول (1)

أعداد المدارس والطلبة والمدرسين لإجمالي التعليم المهني للمدة 1980-2002

السنة	عدد المدارس				عدد الطلبة				المدرسون
	صناعي	زراعي	تجاري	المجموع	صناعي	زراعي	تجاري	المجموع	
1980	63	30	50	143	31195	9010	16719	56924	4148
1985	113	31	93	237	75113	9313	35664	120090	6405
1990	129	13	113	255	81262	3771	44953	129986	8087
1995	151	8	116	275	75755	2356	21994	190105	8511
2002	165	10	60	235	51048	1727	8573	61348	6635

المصدر:ـ وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، بغداد، 2012

يتضح من البيانات المتعلقة بأعداد الطلبة في الجدول السابق المسجلين في فروع التعليم المهني المختلفة أهمية التعليم الصناعي ، مقارنة بفروع التعليم المهني الآخرى ، إذ كانت أعداد الطلبة المسجلين في هذا الفرع المهني تفوق الأعداد الآخرى من الطلبة المسجلين بين فروع التجاري والزراعي،الأمر الذي يعكس رغبة الطلبة للتسجيل في هذا الفرع اكثر من الفروع الآخرى.

أما عدد الشعب الدراسية فقد ارتفع ليتناسب مع تزايد أعداد الطلبة ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (2) ، وخاصة المدة المحصورة ما بين 1980- 1990 حيث ارتفع العدد من (1826) شعبة في عام(1980) إلى (3572) شعبة في عام (1985) وإلى (4470) شعبة في عام 1990 نتيجة لتزايد عدد المسجلين في تلك المدة ، ثم انخفض عدد الشعب إلى (3173) عام (1995) وإلى (2710) شعبة عام 2002 وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الجائر على العراق، الأمر الذي أثر في الطلب على خريجي التعليم المهني .

كما يوضح الجدول (2) ايضا التطور النوعي للتعليم المهني المتعلق بمؤشري (طالب/مدرس) و(شعبة/طالب)وكما يأتي:

جدول(2)

التطور النوعي الإجمالي للتعليم المهني 1980 ـ 2002

السنة	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المدرسين	الخريجون	عدد الشعب	مدرس/ طالب	شعبة/ طالب
1980	56924	143	4148	15771	1826	13.7	13. 1
1985	120090	237	6405	19331	3572	18.7	33. 6
1990	129986	255	8087	30198	4470	16.00	29. 6
1995	98405	275	8511	25446	3173	11.06	27. 6
2002	63342	235	8630	22752	2710	10.02	26. 5

المصدر :ــ من أعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1)

إذ أن المؤشر الأول(طالب–مدرس) ارتفع من (7 .13) عام إلى (7 .18) عام 1985 بسبب زيادة عدد الطلبة المقبولين الناجم عن رغبتهم في الحصول على الوظائف لاسيما وان الدولة كانت متوجهة نحو التعيين المركزي وخاصة في منشآت التصنيع العسكري آنذاك.

أما المدة 1985 ــ 1990 ، فقد اعطى هذا المؤشر انخفاضا" من (7 .18) إلى (16.0) طالبا" لكل مدرس ،واستمر بالانخفاض للمدة من 1990–2002، مسجلاً (10.2) طالب لكل مدرس، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أعداد الطلبة المسجلين والناجم عن الاسباب المذكورة انفاً (الغاء نظام الانسيابية ، الظروف الاقتصادية، الحروب ، والحصار الاقتصادي) .أما مؤشر(طالب/ شعبة) فانه تباين خلال المدة 1980–2002 إذ ارتفع للمدة 1980–1985 من (13.1) إلى (33.6) على التوالي لنفس الاسباب اعلاه ،أما المدة 1985–2002 ، فقد انخفض المؤشر إلى (26.5) عام 2002 لنفس الاسباب السابقة والمتمثلة بالحروب والحصار الاقتصادي .

وهنا لابد من الاشارة إلى أن المؤشرين السابقين لا يعطيان مقياسا حقيقياً للتطور النوعي للتعليم المهني في تلك المدة وذلك بسبب تخلف عملية التدريب العملي المعتمدة على الأجهزة والمعدات ومواد التدريب التي لم تكن بالمستوى المطلوب كون هذه المستلزمات تؤدي دورا كبيرا في تطوير نوعية المهارة لدى الطلبة .ويتضح من الجدول (2) ان التطور الكمي للتعليم المهني لم يرافقه تطوراً نوعياً واضحاً، إذ ان ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين كان غير مدروساً فضلاً عن ان الطالب المتخرج لا يحمل مهارة عالية تؤهله للانخراط في سوق العمل بسبب عدم مواكبته للتطور العلمي واندماجه مع اقتصاد المعرفة الذي يستلزم ادخال تقنية متطورة تنقل الطالب إلى الابداع والابتكار لتطوير مهاراته بالشكل الأفضل وبجودة عالية تلبي حاجة سوق العمل .

رابعا: واقع التعليم المهني بعد 2003 :من أجل التعرف على واقع التعليم المهني بعد عملية التغير السياسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، لابد من دراسة وتحليل الاحصائيات والبيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المعنية بهذا الخصوص والتي تساعد في تشخيص مواطن الضعف واقتراح السبل الكفيلة لمعالجتها من أجل التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي أصبح يمثل ركيزة مهمة لجميع الانظمة التعليمية . والجدول (3)الآتي يوضح التطور الكمي والنوعي لإجمالي التعليم المهني للمدة 2003-2011.

جدول (3)

أعداد المدارس والطلبة والمدرسين لإجمالي التعليم المهني للمدة 2003-2011

السنة	عدد المدارس					عدد الطلاب					المدرسون
	صناعي	زراعي	تجاري	مهنية*	المجموع	صناعي	زراعي	تجاري	فنون	ميكانرونكس	المجموع	
2003	165	10	60	—	235	49822	1998	8569	-	-	59389	8702
2004	170	10	62	—	242	48703	1612	8601	-	-	58916	8991
2005	172	10	72	—	254	48602	914	8620	-	-	56136	9212
2006	164	6	66	40	276	41024	730	16662	2291	-	60707	11023
2007	176	5	55	52	288	40901	715	16051	2329	-	59996	11161
2008	172	7	56	54	289	39688	728	16644	3057	-	60117	11931
2009	177	7	54	57	295	37645	836	15150	2658	-	56289	12426
2010	177	7	54	57	295	32677	969	14483	2761	24	50914	12464
2011	177	7	54	57	295	32579	1220	14104	2801	24	50728	12522

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقارير سنوية عن التعليم المهني 2000-2011 ، بغداد ، 2012 .

*المدارس المهنية : ونعني بها المدارس التي يوجد فيها اكثر من اختصاص مثل (تجاري وزراعي وقسم سيارات) أو (تجاري وزراعي فقط) أو اكثر من ذلك .

ويشير الجدول (3)إلى أن التطور الكمي لأجمالي التعليم المهني يتجه نحو تراجع أعداد الطلبة للمدة من 2003 حتى 2011، إذ انخفض عددهم من (59389) طالب إلى (50728) طالب على التوالي والسبب يعود في هذا إلى عدم قبول الطلبة في الكليات الحكومية أسوة بأقرانهم من خريجي التعليم الثانوي (الادبي والعلمي) فضلاً عن عدم وجود فرص عمل للخريجين لهذا النوع من التعليم لاسيما وإن معظم منشآت الدولة متوقفة عن العمل بسبب ضعف الاستثمار المنتج الذي بإمكانه استيعاب أكبر عدد ممكن من مخرجات التعليم المهني وبما يشجع الطلبة للانخراط في الدراسة في المدارس المهنية .بينما نلاحظ ان أعداد المدارس كانت في تزايد مستمر،إذ ارتفعت

من 235 إلى 295 مدرسه للمدة من 2003–2011، والسبب في ذلك يعود إلى استحداث فروع مهنية جديدة واختصاصات اضافية إلى المدارس المهنية لمواكبة متطلبات سوق العمل . أما عدد المدرسين فقد ازداد من (8702) مدرساً إلى (12522) مدرساً للمدة من 2003–2011، والسبب يعود إلى حاجة الأختصاصات والفروع المهنية الجديدة إلى مدرسين من هذه الأختصاصات نفسها، وهناك سبب آخر في هذه الزيادة يعود ايضاً إلى عودة أعداد لايستهان بها من المدرسين(المفصولين سياسياً)أو الذين تركوا الوظيفة لأسباب اقتصادية إلى الوظيفة للمدة نفسها .كما أن الفرع التجاري أصبح يتضمن اختصاصين هما (المحاسبة والإدارة) واعتباراً من العام الدراسي 2010–2011[1] ، وأن هناك اختصاصات تم استحداثها للعام الدراسي 2012–2013 من باب التجربة ومن ثم تقييمها بهدف تعميم هذه الأختصاصات حسب حاجة سوق العمل في كل محافظة والمتمثلة باختصاص الأجهزة الطبية والمصاعد الكهربائية وشبكات معالجة المياه[2] .أما التطور النوعي لإجمالي التعليم المهني للمدة من 2003–2011 فيمكن ملاحظته من الجدول (4) الآتي:

جدول (4)

التطور النوعي لإجمالي التعليم المهني للمدة من 2003–2011

السنة	اجمالي الطلبة	عدد المدارس	المدرسون	الخريجون*	الممتحنون*	النجاح نسبة	الشعب عدد	شعبة طالب	مدرس طالب
2003	59389	235	8702	4973	13837	45	2710	21.9	6.3
2004	58916	242	8991	7122	20872	39	2621	20.1	6.5
2005	56136	254	9212	9782	19591	52	2592	21.6	6.0
2006	58707	276	11023	9193	12028	72	2481	23.6	5.3
2007	59946	288	11161	4623	12855	38	2639	22.7	5.4
2008	60117	289	11931	8558	12468	61	2693	22.3	4.8
2009	56289	295	12426	11175	14798	77	2719	20.7	4.5
2010	50884	295	12464	8556	11388	76.3	2745	18.5	4.0
2011	50725	295	12522	8629	10960	85.5	2473	20.5	4.0

المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

• تم اخذ الارقام من سجل نتائج الامتحانات العامة للمدة من 2003–2011 في المديرية العامة للتعليم المهني.

إذ يشير الجدول (4) إلى ان عدد الخريجين ارتفع للسنوات 2003-2006 من (4973 إلى 9193) طالباً على التوالي بنسبة تطور من 45% إلى 72% بسبب الاستقرار الامني انذاك , بينما انخفض عدد الخريجين لسنة 2007 ،إذ بلغت (4623) طالباً وبنسبة تراجع بلغت 38% ,بسبب تردي الوضع الأمني الذي انعكس سلباً على دوام الطلبة والمدرسين وقلة ساعات الدراسة. أما السنوات الدراسية بين 2008-2011 , فقد ازداد عدد الخريجين وبنسبة نجاح بلغت (61%, 77% , 76,30 % , 85,50%) على التوالي ويعود جزء من ذلك إلى تحول التعليم المهني إلى الاقتصاد المعرفي من خلال استخدام التقنية والتكنولوجيا المتطورة في التدريس والتدريب مما دفع الطلبة للإقبال على هذا الفرع. أما مؤشر طالب / شعبه فكان يشير إلى انخفاض أعداد الطلبة لكل شعبة للمدة 2003-2011 مقارنة مع المدة (1980- 2002) إذ ترأوح هذا المؤشر بين (21,9) و (20,5) طالب لكل شعبة، والسبب يعود إلى كثرة عدد الأختصاصات في كل مدرسة مما ادى إلى زيادة عدد الشعب فضلاً عن انخفاض عدد الطلبة المتقدمين إلى مدارس التعليم المهني للمدة 2003-2011 قياساً مع المدة 1980 – 2002 .

أما مؤشر طالب / مدرس فقد انخفض بشكل واضح للمدة 2003- 2011 قياساً بالمدة 1980-2002 إذ بلغت في أعلى نسبة لها مدرس واحد لكل (6.5)طالب وذلك في عام 2004 ويعود ذلك إلى زيادة المدرسين الناجمة عن عودة المفصولين السياسيين إلى الوظيفة بعد عام 2003 الأمر الذي ادى إلى ارتفاع نوعية التدريس بسبب قلة عدد الطلبة لكل مدرس وتقديم المحاضرة بجودة عالية ترفع من مهارة واستيعاب الطالب للمحاضرة ، سيما وان الأجهزة المستخدمة في التدريب تتناسب مع هذه الأعداد القليلة لكل (مدرس / طالب) مما رفع من التطور النوعي في التعليم المهني.

خامساً:أهداف ومبررات تحول التعليم المهني نحو اقتصاد المعرفة.

1- اهداف تحول التعليم المهني نحو اقتصاد المعرفة : يهدف تحول التعليم المهني نحواقتصاد المعرفة إلى تحقيق الآتي[31]:-

أ- تطوير الجوانب النوعية لنظام التعليم المهني ، والسعي لتحقيق التميز في برامجه وتنويعها

ب-اعادة تشكيل الأنموذج التربوي , ومراجعة السياسات التربوية والأهداف وبناء استراتيجية وطنية للتربية.

ج- استخدام المعرفة وتطبيقها في ميدان التعليم المهني .

د- ترسيخ الايمان بحتمية التغيير كقاعدة لتطوير التعليم المهني .

ه- تطوير الكفاءة المؤسسية القادرة على ادارة التعليم المهني بكفاءة القرار المناسب في الوقت المناسب .

و- بناء القدرة على ادارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو بيئات افتراضية وإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان .

ز- التعاون والعمل ضمن فريق واحد لغرض امتلاك المهارات اللازمة للتكيف والتعلم بسرعة.

وتأسيساً لما سبق , يمكن القول ان متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة , تتمثل في نقل التعليم المهني من الاهتمام بالكم إلى الاهتمام بالكيف , وتحويل الطالب من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها والانفتاح على الثقافة بما يكفل عدم العزله عن العالم , وتوجيه التعليم المهني على زيادة المعرفة بالممارسة والاستخدام ونشرها بسرعة من خلال الشبكات الالكترونية التي تلغي الزمان والمكان.

2- مبررات تحول التعليم المهني نحو اقتصاد المعرفة :اتفقت الكثير من الدراسات ان هناك اسباب عديدة لتحول التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص نحو اقتصاد المعرفة وكان لابد من تصنيف هذه المبررات أو الدوافع إلى اقتصادية وتقنية واجتماعية وثقافية حسب اهميتها وهي كالآتي[32] : -

أ.مبررات اقتصادية:وتتمثل في بناء قدرات القطاع الاقتصادي بما يوائم احتياجات هذا العصر وجلب الاستثمارات الخارجية والتغلب على المعوقات التشريعية وكذلك اعتماد الاقتصاد القومي على المعرفة بدل رأس المال المادي وتيسير عمليات الحراك الاقتصادي والسيطرة عليها عن طريق الوسائط التكنولوجية فضلاً عن الدخول في المنافسة المفتوحة والمعايير الدولية لجودة الخدمات والمنتجات وتغيير طبيعة العمل من العمالة متدنية المهارة إلى عمالة عالية المهارة .

ب.مبررات ثقافية : وتتمثل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية كأدوات للتعليم الفردي والجماعي وجعل المؤسسات التعليمية وحدات لإنتاج المعرفة وتوليدها وكذلك النمو السريع للمعرفة وظهور فروع علمية جديدة وتكنولوجيا متقدمة ومنتجات جديدة.

ج.مبررات اجتماعية [33] :وتتمثل بأعداد اجيال قادرة على ابتكار المعرفة واستخدامها وتوظيفها لاتخزينها وحفظها وتغيير الأطر الفكرية لأبناء المجتمع بما يتواءم وحاجات العصر واتجاه المجتمع نحو استخدام اكثر لتقنية المعلومات.

المحور الثالث
تطبيقات اقتصاد المعرفة في التعليم المهني في العراق

ان تنامي الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة في مجتمعات اليوم يولد فرصاً أكبر لزيادة معدلات الجودة التعليمية , ويضفي اهمية أكبر في تطوير برامج التعليم والتدريب المهني , ان تطبيق اقتصاد المعرفة المتمثل بدخول التكنولوجيا إلى مناهج التعليم سوف يدخل في الكثير من التفاصيل المعرفية , فالتعليم المهني يتضمن عروضاً متعددة الوسائط , ستساعد الطالب على استكشاف المعلومات بشكل فردي أو مجموعات عن طريق العديد من الوسائل التقنية الحديثة .

أولا ـ اقتصاد المعرفة وهيكلة المناهج :

1- مسوغات تطوير المناهج وأهدافه : تنطلق عملية تطوير المناهج من الحاجة الطبيعية للتغيير مع مرور الزمن , ومن حاجة المجتمع إلى النمو والتقدم , كون التربية أداة فاعلة لأعداد مجتمع افراده صناع وعمال معرفة ومهرة قادرون على مواجهة التحديات واستيعاب التغيرات وإدارة المعرفة ونقلها ،وان الانفتاح على الثقافات والتأثر الايجابي بها يحتاج إلى استراتيجية شاملة مدعومة بقيادة تربوية قادرة على التطوير والارتقاء بالنظام التعليمي إلى اعلى مستوياته , ولقد اكدت اغلب الدراسات على وجوب تطوير المناهج ومحورة عملية التعلم والتعليم لتمكينه من القيام بدور أكبر وأكثر فاعلية واستقلالية ولزيادة رغبة الطلبة وتكوين اتجاهات ايجابية لديهم لتحمل المسؤولية في التعليم , والتفكير الناقد بالإضافة إلى تمكين المدرس من توظيف المعارف والمهارات المكتسبة والمتعلمة في الحياة اليومية .

2- استراتيجية تطوير مناهج التعليم المهني في العراق في ظل اقتصاد المعرفة : تعد المناهج امراً أساسياً لجودة التعليم والعملية التعليمية ، باعتبارها مركزا للأنظمة التعليمية , ومنذ عام 2003 تزايد الوعي الوطني حول الحاجة لتحديث وتحسين المناهج بما يتلاءم والتوجه التربوي نحو اقتصاد المعرفة ، ولقد عملت منظمة اليونسكو على تقديم الدعم لتطوير قدرات الخبراء التربويين في التعليم المهني في العراق بهدف ربط جودة المناهج بجودة تدريب المدرسين والممارسات الصيفية .

ان مشروع الدعم هذا يركز على تقييم الوضع الحالي للمناهج العراقية وتحديد الاحتياجات والأولويات للتغيير والتحسين وزيادة الوعي الوطني حول الحاجة إلى تطوير المناهج كأساس لتعزيز جودة التعليم بما يتفق مع عدة مبادئ مثل التعليم المرتكز على المتعلم ، والشمولية ، وتطوير الكفاءات للحياة والعمل بشكل بناء وتطوير قدرات راسمي السياسات وخبراء المناهج بغية مراجعة المناهج وتنفيذها في مدارس ريادية ، وذلك كأساس لتعليمها على مستوى نظام التعليم المهني ، اضافة إلى تصميم برامج للكتب المدرسية بحيث تشمل المناهج المحدثة والمحسنة بما في ذلك الممارسات الصفية المرتكزة على المتعلم ومن بين استراتيجيات تطوير القدرات ، اجراء رحلات دراسية خارجية إلى مراكز مناهج مرموقة [34] .

كما يهدف المشروع إلى تطوير قدرات مطوري المناهج والمؤلفين والمدرسين والمشرفين ومدراء المدارس في مجال تطوير وتنفيذ المناهج الجديدة من حيث المحتوى العلمي واستخدام المفاهيم الحديثة في عملية التعليم والتعلم وأساليب التدريس والتقنيات فضلاً عن مواضيع حقوق الانسان المتفق عليها [35] .

كما تم اعادة تأليف اللجان الوطنية لكل فرع من فروع التعليم المهني ، وهي لجان استشارية تضم اصحاب الشهادات العليا من منتسبي مديرية التعليم المهني ومن التدريسيين في الجامعات والكليات والمعاهد ، وتتضمن مهام هذه اللجان أولويات الكتب المنهجية التي تم تحديثها(تنقيحها أو اعادة تأليفها) وترشيح السادة المشاركين في لجان وضع الاهداف والمفردات ولجان التنقيح وإعادة التأليف التي تشتمل على التدريسيين من الجامعات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي وحملة الشهادات العليا من الوزارات الآخرى وأساتذة التعليم المهني الميدانيين، والأختصاصيين بطرائق التدريس وعلم النفس ومنتسبي شعبة المناهج بحسب الأختصاص المطلوب .

ولقد شملت حملة المديرية العامة للتعليم المهني استحداث اختصاصات جديدة للفرع الصناعي وهي : صيانة الأجهزة الطبية ، الكهروميكانيك، صيانة اجهزة الليزر، حيث تم تأليف الكتب المتعلقة بهذه الأختصاصات .

وقد اخضع كافة ماتم تأليفه إلى الرصد والتقييم بغية الوقوف على ماتحقق، وماهي الامور التي تحتاج إلى تعديل وكيفية الاعتماد على الانجازات المتحققة[36].

ثانيا: دمج التقنية في التعليم المهني :في ضوء معطيات الواقع الحالي للتعليم المهني تتفق جميع الرؤى على ضرورة احداث تغييرات استراتيجية في المنظومة الحالية ، تبعاً لما يشهده العالم من تحولات عميقة ومتسارعة نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو المطرد لحجم المعلومات، وان هذه التطورات دفعت المديرية العامة للتعليم المهني إلى الدمج الفعال لتقنية المعلومات في انشطة التعليم المهني .

ان تطبيق التكنولوجيا في التعليم المهني غير من ملامح التعليم المهني داخل المدارس بل وغير من الطرق التي يتم التدريس والتعلم فيها وقد شملت اهم التطبيقات التكنولوجية في التعليم المهني التقنيات الآتية[37]:-

1- التعليم الالكتروني :(E-learning): يعد التعليم الالكتروني من اكثر التقنيات التي سيزيد استخدامها خلال السنوات القادمة ، حيث نجد ان الكثير من المؤسسات التعليمية بدأت بصورة ملفتة للانتباه في وضع مقرراتها التعليمية على المواقع الالكترونية لتمكين اي دارس في اي مكان في العالم الالتحاق ببرامجها الدراسية .

2- الإدارة الالكترونية (E-mangement)

أ- ماهية الإدارة الالكترونية :لقد ادركت المديرية العامة للتعليم المهني اهمية الدور الذي تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال التربوي والذي سينعكس على تطور المجتمع , فبادرت بوضع خطة ابتدأت منذ عام 2007 تتمثل بتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف انشطتها الادارية والتعليمية ، فانطلقت مجموعة من التجارب العلمية في مجال المدرسة الحديثة القادرة على الوفاء بمتطلبات المستقبل وأعبائه والتي يمكن ان نطلق عليها (مدرسة المستقبل).

فكان من ضمن هذه التجارب هي (الإدارة الالكترونية), التي تعرف بأنها (ادارة بدون أوراق أو زمان أو متطلبات جامدة , حيث تعتمد على الارشيف الالكتروني ، والبريد الالكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية، وهي مؤسسة شبكية ذكية تعتمد على عمال المعرفة (knowledge worker)[38] .

ب- عناصر الإدارة الالكترونية :وتتمثل بإدارة بلا أوراق ،وإدارة بلا مكان ،وإدارة بلا زمان ، وإدارة بلا تنظيمات جامدة , فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة .

ج- مميزات الإدارة الالكترونية :يمكن تحديد مميزات الإدارة الالكترونية بالآتي [39] :-

- ادارة موارد المدرسة الكترونيا مما يخفض التكاليف الادارية بصورة كبيرة.
- حفظ كافة الوثائق والأعمال بشكل الكتروني مما يخفض تكاليف الحفظ والأرشيف واختصار الزمان والمكان.
- وسيلة سريعة لنشر المعلومات والتعليمات على كافة المستويات الادارية باختلاف أماكنها في اقل وقت ممكن وبأقل التكاليف .
- التحول إلى المجتمع اللاورقي الذي يقلل الجهد ويخفض التكاليف .

حماية وسرية تداول البيانات والمعلومات ، ويتم ذلك بحفظ المعلومات بوسائل تقنية صغيرة الحجم لاتحتاج إلى أماكن واسعة لخزنها .

ولابد من الاشارة هنا إلى ان الإدارة الالكترونية قد تم تطبيقها فعلا في بعض اقسام المديرية العامة للتعليم المهني والاعداديات التابعة لها وحققت نجاح كبير في تحقيق الاهداف المطلوبة منها، وستعمل المديرية العامة للتعليم المهني بأعمام هذه التجربة على كافة مديريات اقسام التعليم المهني في بغداد والمحافظات عند توافر التمويل اللازم لها.

ثالثا. دور التعليم المهني في تعزيز الشراكة مع سوق العمل في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة : في إطار توجه التعليم المهني نحو ايجاد الشراكة الحقيقية وتنمية العلاقة مع سوق العمل ونظراً للارتباط المباشر بين التعليم المهني وسوق العمل ، كان لابد من التوجه لتطوير منظومة التعليم المهني بشكل متكامل لتلبي احتياجات السوق تبعاً للتطورات التي يشهدها العالم اليوم .

ولعل من ابرز فعاليات الشراكة مع سوق العمل الواجب اتباعها تتمثل بالآتي [40]:-

أ-رسم السياسات والخطط لبرامج التعليم المهني وذلك من خلال ايجاد التشريعات والقوانين للتعليم المهني بما يؤهل هذا القطاع للاضطلاع بدوره في تنمية المهارات وطاقات العمل ومواكبة التقنيات الحديثة.

ب – استحداث تخصصات جديدة بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل ، وإدخال تكنولوجيتها بما يتلاءم وتطورات المشاركة في المعارف والمناهج التطبيقية .

ج– التوسع في تطبيق التدريب التعاوني والذي يقصد به الأعداد والتنفيذ لبرامج التدريب المهني بالتعاون المشترك بين المؤسسات التدريبية والتعليمية وقطاع العمل والتدريب المهني ، وهذا يعني وجود موقعين تنفذ فيها برامج التدريب ، الأول هو الإعدادية المهنية ، أما الموقع الثاني فهو موقع العمل والإنتاج، ويهدف هذا البرنامج إلى توجيه التدريب نحو احتياجات سوق العمل ، كما يهدف إلى ايجاد علاقة بين مؤسسات التدريب المهني والتقني (كجهة حكومية) وقطاع العمل (كجهة مستفيدة من مخرجات التعليم المهني) وإكساب المتدربين المهارات العلمية في مجال التخصص ، وتوفير فرص عمل لخريجي التعليم المهني المدربه بكفاءة لكي تلبي احتياجات قطاعات الانتاج المختلفة بحسب النشاطات الانتاجية .

د–انشاء نظام معلومات للتعليم والتدريب المهني ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل .

ه–هيكلة البرامج التدريبية والتي تعتبر احد الجوانب التي توليها وزارة التربية أهمية خاصة ، وإخضاع تلك البرامج وبشكل مستمر للتطوير والمراجعة بهدف ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل التي تتميز بالتطور والتغييرالمتسارع، اللذين يفرضهما التقدم التكنولوجي من ناحية والتغيرات الديناميكية في سوق العمل من ناحية آخرى ، والملاحظ في هذا المجال ان المديرية العامة للتعليم المهني قد اقدمت على تشكيل لجان تحليل المناهج والبرامج التدريبية إلى جانب المختصين بالوزارة والقطاع الخاص والجامعات .

رابعا: مستلزمات التحول في التعليم المهني
في العـــــراق فـــي ظل اقتصاد المعرفـــة

1-التنسيق والتعاون الدولي : يعد التنسيق والتعاون بين المنظمات المختلفة لغرض تطوير التعليم المهني حالة ضرورية لكي تأخذ برامجها المختلفة مداها الابعد في تحقيق المردود الايجابي لهذا النوع من التعليم ، وان التعاون الدولي ذو طبيعة مستمرة من بين المؤثرات الحية في التواصل الفكري والثقافي في حوار الآخر، وهذا التواصل يقود إلى تفعيل النصوص الدولية من أجل ان تخرج بقواعد قانونية مقننه في صلب وثيقة دولية تحمي هذا التواصل وتشجعه وتساعده في امداده بمستلزمات التواصل على اسس موضوعية وذلك من خلال التعاون الدولي الذي يعني مجموعة من العلاقات التعاونية مع المنظمات الدولية من أجل تطوير اداء التعليم المهني لمواكبه التطور العالمي ، وتسعى هذه المنظمات إلى ايجاد بيئة تعليمية قائمة على النزاهة والإدارة الشفافة المسؤولة عن طريق فرض رقابة اجتماعية على استخدام الموارد ومكافحة الفساد في التعليم باتجاه تطوير استراتيجيات خاصة لهذا الغرض، وذلك يتطلب خطوات هامة يمكن اكتسابها عبر الدورات التدريبية لذوي العلاقة وخاصة في التعليم المهني لتعزيز مكانته كونه احد أوجه استثمار الموارد البشرية في العالم[41] .

ومن المنظمات المهمة فضلاً عن اليونسكو التي يمكن التعاون معها والاستفادة منها في هذا المجال هي ، البنك الدولي ، والاتحاد العربي للتعليم التقني ، ومكتب التربية والعلوم والثقافة، ومنظمة العمل العربية ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

ان أهمية المساعدات الدولية تأتي من خلال تقديم الحاجات الضرورية لتطوير التعليم المهني والتي تساعد في تحقيق مايأتي[42]:-

- التفاعل مع الخبرات الدولية في مجال التعليم المهني ، واستثمار ذلك في تطوير النظم الوطنية
- تطوير الامكانات الوطنية عامة والمؤسسية خاصة من النواحي الكمية والنوعية بتنمية الموارد البشرية في مجال التعليم المهني لدعم تشغيل العمالة المتنقلة من ناحية ، وتوفير حد مناسب من التأهيل والتدريب للعمالة المهاجرة من ناحية آخرى.
- تعزيز دور العراق بوصفه مركز اقليمي لتنمية الموارد البشرية في مجال التعليم المهني .
- اكتساب الخبرة من النظم الدولية والتجارب العالمية ولاسيما من البلدان التي شهدت تجارب انتقالية لأنظمتها السياسية والتي تتشابه مع معطيات الواقع العراقي.

2–التخصصات المقترحة والتي سيتم استحداثها في التعليم المهني: يشكل التعليم المهني احد الحلقات المهمة في المنظومة التعليمية ، ولذلك حظي باهتمام متزايد من الحكومة ، انعكس بخطط وبرامج تمثل آليات تنفيذية لترجمة الاستراتيجية إلى ورش عمل تتابع وتقيم من خلال الاليات المتبعة في ديوان وزارة التربية ومديرياتها في المحافظات ، والذي من خلاله تم اجراء التعديلات المناسبة والمعززة لقدرة المنظومة المواكبة للتطورات المتسارعة عالميا والتي تنعكس على التعليم المهني.

لذا أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد تخصصات جديدة تتمتع بقدرة معرفية تتواكب وتعمل على تعزيز الهيكل الاقتصادي، ولقد تم اقتراح تخصصات تتفق وخصوصية المنجزات النسبية لكل محافظة ومنها ما يأتي[43]:–

أ–اختصاص صيانة السفن: تتميز البصرة بموقع جغرافي واستراتيجي ، إذ تمثل اطلالة العراق على الخليج العربي وحلقة الوصل بين العراق والعالم بحرياً ، وتشكل موانئ البصرة اهمية حيوية للعراق لمختلف الأنشطة الاقتصادية،ومن الممكن ان تصبح البصرة بيئة عمل لأهم المدن التجارية في المنطقة ، وان تطوير الصناعة البحرية العراقية يحقق عائدات عالية جداً تصب في مصلحة الاقتصاد العراقي ، لذلك يسعى التعليم المهني للمشاركة بعملية التطوير من خلال توفير الكادر الفني المتخصص بصيانة السفن الأمر الذي دعى المديرية العامة للتعليم المهني بتقديم اقتراح فتح هذا الأختصاص وبمساعدة الأطراف المعنية في هذا المجال في وزارة التربية ومحافظة البصرة بهدف توفير فرص عمل لمخرجات التعليم المهني في هذا الأختصاص وبما يتناسب مع حاجة سوق العمل .

2.اختصاص الصناعات النفطية:تضرر قطاع النفط بشكل جوهري خلال المده الماضيه وكان لابد من الحصول على آخر المستجدات في مجال تكنولوجيا النفط ، فليس من السهل اعادة بناء هذا القطاع دون الاستعانة بالخبرات الأجنبية والكوادر الفنية المتدربة وذلك من خلال انتهاج سياسة نفطية متوازنة ترتبط بعوامل داخلية وآخرى خارجية ،فأصبح من الضروري استحداث هذا القسم ليتواكب مع هذه المستجدات .

3.اختصاص صناعة السليكا (الزجاج): وهب الله سبحانه بلدنا العزيز احتياطاً كبيراً من رمال السليكا في ثلاث محافظات هي الانبار، كربلاء، النجف، وان موجودات العراق من هذه المادة ما يقارب المليار طن متوفرة بنسبة نقاوة عالية تصل إلى 98% حيث تتركز في محافظة الانبار

الرمال العالية النقاوة طبقاً للدراسات والتحريات التي تجريها الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين فنحن من البلدان المتميزة بنقاوة رمالها ، وتعد من أجود الانواع في العالم وموجودة بكميات كبيرة وقريبة من سطح الارض دون الحاجة إلى فتح مناجم عميقة، ولهذا تكون عملية استخراجها واستخدامها يسيره ،ومن أجل النهوض بهذه الصناعة المهمة اقتضى استحداث هذا القسم .

4.اختصاص الصناعات الفوسفاتية :يعد عنصر الفوسفات من الموارد الطبيعية التي يتمتع بها العراق إذ اثبتت الدراسات الجيولوجية على وجود رواسب ضخمة من الفوسفات في منطقة الهضبة الغربية وبالتحديد في منطقة عكاشات جنوب مدينة القائم والتي تجعل احتياطي العراق ثاني أكبر بلد العالم بعد دولة المغرب الشقيقة وتقدر الاحتياطات بأكثر من خمسة مليارات طن من الفوسفات ،ومن أجل الاستثمار في هذه الصناعة وتطويرها فلابد من وجود كوادر وسطية للنهوض بها تتمثل بمخرجات التعليم المهني جنبا إلى جنب مع المخرجات الآخرى .

5.اختصاص الفندقة والسياحة:على الرغم من العوامل المشجعه على اجتذاب السياحة الداخلية والدولية في العراق والتوسع في الاستثمارات السياحية . إلا ان هناك حقيقة مهمة في هذا الصدد وهي ان السياحة تحتاج إلى ايدي عاملة مدربة ومؤهلة تستطيع مواكبة التطور الحالي والمستقبلي في هذا القطاع السياحي ، وهذا لا يأتي إلا من خلال وجود استراتيجية واضحة لتنمية الموارد البشرية في المجال السياحي والفندقي ، بحيث يتيح تأهيل وتدريب الطلبة الراغبين في العمل بهذا المجال ضمن المدارس المهنية ، بما يؤدي إلى النهوض بهذا القطاع المهم من القطاعات الاقتصادية الذي من المتوقع ان يكون له دور ملحوظ في الحياة الاقتصادية في المرحلة المقبلة.

6. اختصاص تصميم وتنسيق الحدائق: تعد الحدائق والمتنزهات العامة من أساسيات تخطيط المدن الحديثة والتي يعمل على انشائها لتكون مرافق عامة للمدن والقرى للنزهة والترفيه.

مما تقدم نرى بان استحداث هذه الأختصاصات المهمة أصبحت ضرورة ملحة لتلبية حاجات سوق العمل من الايدي العاملة الماهرة المتخصصة سيما وان العراق يسير نحو اقتصاد السوق ، الأمر الذي سيجلب الاستثمارات المختلفة للمساهمة في البناء والأعمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ، لذا فان التعليم المهني لابد ان ينهض نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة المبني على الابداع والابتكار والتجديد ليتواكب مع الحاجة النوعية للمهارات في العمل ، وهذا ما تتبناه الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني للأعوام القادمة.

وحقيقة الأمر ان التعليم المهني يرتبط بحالة البلد، فكلما كان البلد متطورا ويزداد نموا يستدعي المزيد من الأختصاصات في الايدي العاملة التي ينبغي ان تتماشى مع متطلبات سوق العمل، ولان العراق يسير في التحول نحو اقتصاد المعرفة فهو يسعى لتطوير التعليم المهني من خلال تهيئة ملاكات من الخريجين المؤهلين للعمل في المجالات المختلفة التي تنسجم مع الأختصاصات المهنية آنفة الذكر.

ثالثا: اقامة المنشآت التعليمية المعاصرة لتعليم وتدريب الطلبة: لكي تأخذ عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة ابعادا مهنية لابد من الاهتمام بالبنية التحتية للتعليم المهني ، وهذا يمكن ان يتحقق من خلال الآتي[44]:-

1.استحداث مدارس جديدة تقوم على طرائق وأنظمة حديثة للتعليم المهني وتستند على اسس التطور العلمي والابتكار ومزودة بأحدث التقنيات المتطورة والوسائل التعليمية التي تحقق التميز النوعي في المدخلات والمخرجات التعليمية.

2.توفير المختبرات المتطورة والورش المهنية المعدة لتدريب الطلبة ودمجها في التقنية الحديثة لتكون بيئة المدرسة محفزة للتعلم من أجل تحقيق مستوى اعلى من التحصيل والتدريب.

3.استحداث المكتبات المدرسية المتطورة وجعلها مراكز للتعليم يمكن ان تستوعب مصادر المعلومات المطبوعة وغير المطبوعة، بما فيها من تقنيات المعلومات والاتصالات ودمجها في عملية التعليم التي تنفذ فيها الاساليب الحديثة التي تعزز دور المدرس.

4.انشاء مراكز التقنيات الرقمية في المحافظات والمناطق التعليمية لسد احتياجاتها من المواد التعليمية وبخاصة في مجال البرمجيات لكي تلبي حاجة المقررات المدرسية وتعمل على أعداد الاجيال القادمة لمواجهة التحديات المعاصرة.

5.توفير أماكن لتشجيع وتنمية الهوايات العلمية والابتكارية للطلبة ، كالنوادي ومراكز الشباب التي يمكن من خلالها التعامل مع التكنولوجيا الحديثة بالشكل الذي يعزز القدرات المهارية والإبداعية التي تنمي المواهب وتدفع إلى الابتكار.

مما سبق فانه ينبغي التركيز على البنى التحتية للتعليم،فوجود التجهيزات الحديثة سيرفع من مستوى التحصيل العلمي وتحسين اتجاهات الطلبة نحو الدراسة مما يؤدي إلى تحسين نوعية التعليم المهني ومخرجاته، وهذا مانلاحظه في تجارب بعض الدول التي تهتم بالتعليم المهني ، كما في ماليزيا، إذ تقوم المدارس المهنية والفنية والمؤسسات التدريبية الصناعية بأعداد الشباب للعمل

في مختلف المهن الصناعية،في حين انه يتم ادارتها من جانب الهيئات الحكومية،وتكمل المبادرات الخاصة جهود الحكومة في انتاج العمال المهرة الذين تحتاجهم الصناعة ، إذ تم تأسيس مجلس وطني للتعليم المهني تابع لوزارة الموارد البشرية في عام 1989 لغرض دعم وتنسيق استراتيجية وبرامج التدريب المهني بالتوافق مع احتياجات التنمية للبلد [45] .

أما في كوريا الجنوبية فيخضع التعليم المهني بشكل مركزي إلى التغيير والتطور المستمر كل خمس سنوات،وان التعليم المهني فيها يمثل عصب الحياة الاقتصادية لأنه يمد سوق الانتاج والعمل بالقوى العاملة المدربة،وكذلك تفتخر كوريا الجنوبية بتقدمها في مجال المعلومات والاتصالات ،فضلاً عن الآلات والكيمياويات وبناء السفن وصناعة السيارات،ويتميز التعليم فيها بوجود(400) منشاة تعليمية مهنية تتوفر فيها المعامل والفصول الدراسية، فضلاً عن السكن للطلبة من أجل تقديم بيئة دراسية مكتملة وملائمة للدراسة ، ويكون معظم مدرسيها من حملة الشهادات العليا ويمتلكون خبرات بحث وقدرات علمية عالية،وان جميع المدارس متكاملة من حيث توفر الوسائل التعليمية من مختبرات وقاعات حاسوب ورسم وساحات رياضية،علما بأن كوريا الجنوبية لاتمتلك سوى ثروتها البشرية ، وهي ثروة تتمثل في شعب جيد التعليم[46].

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. ان ظهور اقتصاد المعرفة دفع بالمجتمعات إلى ارساء قواعد جديدة في الحصول على مصادر القوة الحقيقية ، حيث عملت هذه المجتمعات على توظيف المعرفة بكفاءة في كافة شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وتحولت هذه المجتمعات من مستهلكة للمعرفة إلى منتجة ومستهلكة لها في آن واحد.
2. يعد التعليم المهني في العراق احد انواع التعليم ، ويؤدي دوراً مفصلياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية واحد الادوات الرئيسة في تكوين الكوادر البشرية المهنية ، كونه يشكل احد مدخلات النمو الاقتصادية ، وان الاهتمام بهذا النوع من التعليم من منظور اقتصاد المعرفة ومحأولة تطويره يضمن التركيز على نشاط الطلاب في اكتساب المعرفة وإنتاجها وتطويرها.
3. ان الأسس التي يتطلبها التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة يقتضي تحول النظام المركزي في ادارة المدرسة إلى النظام اللامركزي ، وتبني التمكين الاداري الذي يحرر الطاقات والإبداعات من خلال مشاركة جميع اعضاء الهيئة التدريسية في تحديد وتنفيذ اهداف التعليم المهني .
4. ان دمج التقنية بالتعليم المهني والمتمثلة بإدخال التعليم الالكتروني والإدارة الالكترونية في برامج التعليم المهني تعد احدى الاستراتيجيات التي يتطلبها التحول نحو اقتصاد المعرفة ، مما اعطى بعداً لهذه التقنيات من حيث الاستفادة من الوقت والجهد ، إذ ان الإدارة الالكترونية تساهم في خزن وتنظيم المعرفة.
5. كان نشاط التعليم المهني حتى وقت قريب يجري بمعزل عن سوق العمل، حيث انغلق على نفسه وأصبح يعمل بقواعد وأهداف داخلية ، ومن ثم ادى إلى عدم التوافق ما بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل ، وان ذلك يمثل هدراً في موارد التعليم والتدريب ، لان ذلك سيؤدي إلى البطالة في احيان كثيرة ، بسبب صعوبة حصول أصحاب الاعمال على المهارات المناسبة .
6. اقتصر التعليم المهني في العراق في بداية تأسيسه على بعض الأختصاصات التي كانت تتناسب مع متطلبات سوق العمل العراقية،سرعان ماوجدت نفسها بعيدة عن اختصاصات آخرى تتطلبها السوق المحلية المتطورة.
7. .لم يجد خريجو التعليم المهني الحوافز اللازمة المدعومة بالتشريعات والقرارات الحكومية ومنها الانسيابية في الدراسة،بحيث تجعل من فروعه مرغوبة من قبل الطلبة ، يتنافسون عليها أسوة بزملائهم في الأختصاصات العلمية الموجودة في العراق.

8. الملاحظ ان هناك فجوة علمية وتدريبية بين مستوى أعداد الطلبة في هذه الفروع في العراق والدول المتطورة التي سبقتنا في هذا المجال،ويعود جزء من ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي عاشها العراق ومنها الحصار الجائر الذي فرض عليه.

ثانيا: التوصيات:

1. من أجل تحول التعليم المهني نحو اقتصاد المعرفة ، لابد من دعم التغيير والتجديد ، من خلال ايجاد نظام تعليمي ينمي القدرات الابداعية لدى الأفراد ويشجع على الابتكار والتميز ، والابتعاد عن الأسلوب التقليدي الذي يعوق التطوير ، وإيجاد اسس تشريعيه ومؤسسيه مادية وبشرية داعمة ومسانده لهذا التطوير.
2. ان عملية الاستثمار في رأس المال الفكري يتطلب الاهتمام بالتعليم باعتباره احد أوجه الاستثمار ويتم ذلك من خلال تهيئة بيئات تعلم مدرسية (ابنية ومستلزمات مدرسية) ذات مواصفات فنية عالية داعمة للتحول التربوي المنشود ، وإيجاد بنية تحتية للعمل على تحويل كافة المدارس إلى محطات معرفة ، تدفع بالأفراد إلى الابداع والابتكار ، الذي يؤتي ثماره بعد حين.
3. تشجيع الطلاب للانخراط في التعليم المهني ، من خلال ايجاد بيئة تقنية حديثة تدفع بالطالب على التواصل الدائم مع المدرسة ، وبناء فصول ذكية تحتوي على مجموعة من التجهيزات الالكترونية ، مع اتاحه قدر من الحرية والاستقلالية للمدرس والطالب لتطوير البرامج والخطط الدراسية التي تشجع الجودة والتميز وتتخلص من التقاليد المدرسية التي تحد وتعوق التطوير.
4. لكي يتم ترسيخ اللامركزية في التعليم المهني من خلال الإدارة الذاتية لابد من منح كل مدرسة ميزانية مستقلة مع اتاحة قدر كاف من المرونة للمدرسة لتكييف برامجها بأدواتها المعرفية وفقاً لإمكاناتها واحتياجات طلابها المعرفية المستمدة من واقعهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.
5. محاولة ايجاد الموائمة بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل وذلك من خلال استحداث التخصصات التي أصبحت وبفعل التحول نحو اقتصاد المعرفة هي المرغوبة في سوق العمل ، ومن ثم فهي تعمل على امتصاص البطالة التي يعاني منها الطلاب بعد تخرجهم ، كذلك الغاء التخصصات التي أصبحت لاتجد لها مكاناً في سوق العمل وإيجاد مجالس عليا مشتركة بين المديرية العامة للتعليم المهني وبين أرباب العمل تهتم بمواصفات الخريج المطلوبة في سوق العمل.
6. ان ادخال بعض البرامج التجريبية تمثل احد الابواب للولوج لاقتصاد المعرفة، كاستخدام بطاقة التمارين أو برنامج تعرف على عالم الاعمال ، اثبت نجاحه في التعليم المهني مما يستدعي تعميم هذه التجارب على كل فروع التعليم المهني ، وتوفير كافة السبل والمستلزمات لدوام نجاحها.

7. اصدار التشريعات والقوانين اللازمة التي من شأنها ان تساعد على توظيف الخريجين سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص من جهة،ومن جهة آخرى المساعده على عملية الانسيابية في الكليات المناظرة.
8. تقليص الفجوة العلمية والتدريبية في مجال التعليم المهني بين العراق والدول المتطورة من خلال تدريب عدد من المدرسين في بعض الدول التي قطعت شوطا كبيرا في التحول نحو اقتصاد المعرفة للاستفادة من تجاربها ومنجزاتها في هذا المجال.

المصادر

1.الاسمر ، احمد رجب ، فلسفة التربية في الاسلام ، وانتماء وارتقاء ، عمان ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، 2003.

2.دياب ، مهدي أمين ، الجامعة ومجتمع المعرفة ، التحدي والاستجابة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤية تنموية) جامعة عين شمس،2007.

3.حجازي ، هيثم علي ، ادارة المعرفة ، مدخل نظري ، عمان الاهلية للنشر والتوزيع ، 2005.

4.العيسوي ، عبد الفتاح ، نظرية المعرفة في الفكر الاسلامي ، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002.

5.Hay – David , Knowledge mengerent ,2000 .

6.دايموند مكليود ، جورج شبل ، نظم المعلومات الادارية ، ترجمو سرور على ابراهيم ، دار المريخ للنشر ، 2004.

7.ياسين ، سعد غالب ، ادارة المعرفة ، النظم ، التقنيات ، عمان ، دار المناهج للنشر الثانوي ،2007.

8.نجم ، عبود نجم ، ادارة المعرفة والمفاهيم والاستراتيجيات والعمليات ، عمان ، مؤسسة الوراق ، 2005.

9.الشمري ، هاشم ، الليثي ، ناديا ، الاقتصاد المعرفي ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2006.

10. Davis .S.Botkin , T , (1994) , The coming of Knowledgebased Business , Havard Business Reviewy /sep – oct , 2004.

11.بيتر دركر، المعرفة اقتصادياتها وإنتاجها ، ترجمة محمد محمود التوية ، الرياض ، 2003 .

12.نوفل ، محمد نبيل ، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين ، المجلة العربية للمعلومات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلة 23 ، عدد 2 ، 2002.

13.الهاشمي ، عبد الرحمن ، المنهج والاقتصاد المعرفي ، دار السيرة للنشر والتوزيع،المنهج والاقتصاد المعرفي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،2010،ص28.ك13 مكرر مره آخرىص39
14.الهاشمي،عبد الرحمن،نفس المصدر،ص39.
15.عليان ربحي مصطفى ، اقتصاد المعرفة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ،ص15 .
16. سريه،صالح عبدالله،تطور التعليم الصناعي في العراق وسبل تطويره في البلاد العربية،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،1969،ص75 .
17.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واقع التعليم الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية ، دراسة مقارنه ، تونس ، 2003،ص15 .
18.المنظمة العربية.نفس المصدر،ص20.
19. الشدود ، عبد الرحيم مكطوف حمد ، أثر التعليم المهني في تنمية الموارد البشرية في العراق للمدة 1980 – 2000، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2005،ص43.
20.وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني التقارير السنوية لواقع التعليم المهني للسنوات ، 2003 – 2011 ، بغداد 2012.
21.وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، تقرير التعليم التجاري ، للسنوات 2003–2011 ، بغداد 2013.
22.وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، التقرير السنوي للتعليم الزراعي ، بغداد، 2012.
23.وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، التقرير السنوي ، للشؤون العلمية ، بغداد ، 2013،ص3.
24.وزارة التربية، بحوث المؤتمر الثاني،بغداد 2013،ص13 . ك24 مكررص14
25.وزارة التربية ،نفس المصدر،ص4.
26.الشدود،عبد الرحيم مكطوف حمد ،أثر التعليم المهني في تنمية الموارد البشرية في العراق،مصدر سبق ذكره،ص43.
27. سريه،صالح عبد الله،مصدر سبق ذكره،ص77.
28. وزارة التربية ،المديرية العامة للتعليم المهني، تقرير قسم شؤون الطلبة،2012 .
29. وزارة التربية ، المديرية للتعليم المهني ، قسم الشؤون العلمية ،تقرير 2012.
30.الشدود ، عبد الرحيم مكطوف حمد ،أثر التعليم المهني في تنمية الموارد البشرية في العراق،مصدر سبق ذكره،ص47.
31.وزارة التربية ، المديرية للتعليم المهني ، قسم التدريب والاستثمار،تقرير2012..

32.موسى،ذياب سليمان،مبررات التحول نح الاقتصاد المعرفي في التعليم الاردني وأهدافه ومشـــكلاته مـــن وجهـــة نظـــر الخبـــراء التربويين،اطروحـــة دكتوراه،كليـــة الدراســـات العليا،الجامعـــة إلاردنية،2001،ص69 .

33.موسى،ذياب سليمان،نفس المصدر،ص70.

34.وزارة التربية،المديرية العامة للتعليم المهني،شعبة المناهج،التقرير السنوي،2012.

35.وزارة التربية،نفس المصدر.

36.وزارة التربية ،نفس المصدر.

37.وزارة التربية ،نفس المصدر.

36.وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني ، 2012.

37.وزارة التربية،نفس المصدر.

38.قناديلي،جواهر احمد،التدريب والتعليم عن بعد باستخدام الإدارة إلالكترونية،ورقة عمل مقدمة للملتقى الاداري الثاني للإدارة العالمية والمتغيرات المالية الجديدة،الرياض،ص2.

39.الإدارة الالكترونية،خصائص ومميزات www.pozienti.net

40.الشدود ، عبد الرحيم مكطوف حمد ، سوق العمل في العرق بين البطالة والتشغيل ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2012 ،ص9 .

41.عبد الرحيم ، سعد ابراهيم ، كيف تنهض بالتعليم المهني ، تقرير عن سبل النهوض بالتعليم المهني ، بغداد ، 2004،ص40.

42.العلوان،علاء الدين ،نحو رؤية مشتركة للتربية في العراق،طبع وزارة التربية ،بغداد،ص45.

43.وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، تقرير 2010 .

44.اسماعيل،قاسم عبود،رؤية مستقبلية للتعليم المهني في العراق،بحث مفدم للمؤتمر العلمي المهني الأول في العراق 2011.

45.اسماعيل،قاسم عبود،نفس المصدر.

46.هيئة الاستثمار الماليزية،تنمية القوى العاملة www.mida.Gov.Arbic2index.com